الأنباء
الثلاثاء 10 فبراير 2015

قضية ورأي

libraheem@hotmail.com
د.عادل إبراهيم الإبراهيم

من أجل ماذا؟

كثيرة هي القضايا الجنائية التي ارتكبت باستخدام السلاح ولم يخل أي مجتمع منها ما حدا بالكثير من الدول الى وضع ضوابط على اقتناء السلاح الشخصي ومدى الحاجة الفعلية له ولو كان مرخصا ناهيك عن العقوبات المشددة في حال كون السلاح غير مرخص، وتبدأ المناقشات المجتمعية والتحليلات الإعلامية والقانونية والنفسية لوضع أطر وقوانين لاقتناء السلاح، نظرا للمآسي التي خلفتها تلك الحوادث.
ومن هنا فان الأخبار الأمنية في المجتمع الكويتي لا تخلو بصورة شبه يومية من إلقاء القبض على أشخاص بقضايا مختلفة تتعلق باستخدام سلاح غير مرخص، وحاله حال المجتمعات الأخرى الكثير من مواطنيه يقتني سلاحا منه المرخص والبعض الآخر غير مرخص وللأسف أسلحة رشاشة وليس بغريب أن سمعنا عن وجود مفرقعات لدى البعض نتيجة لمخلفات الغزو العراقي. من هنا تحاول الدولة حث المواطنين وغيرهم ممن يقتنون أسلحة غير مرخصة، على تسليم ما لديهم منها حفاظا عليهم وتفاديا لعدم الوقوع تحت طائلة القانون وما فيه من عقوبات رادعة تؤثر على مستقبلهم والاستقرار العائلي وهو الأساس الذي تهدف إليه الدولة والمتمثل بإعطاء فترة سماح لمن يقوم بتسليم السلاح غير المرخص طواعية، وفي هذا السياق، هل تساءل أي شخص محتفظ بالسلاح غير المرخص أيا كان نوعه عن الهدف من ذلك؟ وعن العقوبة المقررة نتيجة تلك الحيازة غير القانونية؟ وعواقب استخدام السلاح؟ ألا يعلم كم من الوقت يستغرق تفكيره في إخفاء سلاحه غير المرخص وإيجاد المكان المناسب له؟ هل فكر عند إلقاء القبض عليه بتهمة حيازة سلاح غير مرخص بما يحصل بأبنائه وزوجته؟ بوالديه اللذين يتطلعان لمستقبل زاهر له؟ ماذا سيكون مستقبل أبنائه وأبوهم خلف القضبان؟ ماذا سيقولون لو سألهم أي شخص عنك أين هو؟ أو عند إنجاز أي معاملة خاصة بهم؟ وهل عقوبة الغرامة الباهظة تستحق لسلاح غير مرخص؟ أم ان الأبناء أحق بأموال تلك الغرامة؟ ان المواطن الصالح المؤمن بالله المطيع لأوامره والمتبع لسنة نبيه محمد ﷺ لا يلقي بنفسه إلى التهلكة كما ان الإنسان العاقل لا يخرب بيته بيده، يدفع حياته ومستقبله وماله مقابل شيء تافه لا يستحق التضحية من أجله كالاحتفاظ بسلاح غير مرخص تدعو الدولة إلى تسليمه.
وفي هذا الإطار فإن ما أقدمت عليه وزارة الداخلية بحث منتسبيها ومنتسبي القوات المسلحة الأخرى خطوة تشكر عليها وكم كنت أتمنى ان تتضمن الدعوة تلك عقوبات رادعة يحسب لها ألف حساب كالتسريح من الخدمة لمجرد التفكير في الاحتفاظ بسلاح غير مرخص ولا يقوم بتسليمه ومن وجهة نظري انه بهذا التعميم يجب ألا يعتقد أي عسكري انه كغيره من المواطنين لديه فترة سماح حتى لا يتعرض للعقوبة لمن لا يسلم سلاحه ويتم اكتشافه لاحقا مهما كانت رتبته حتى يكون عبرة للآخرين وهذا ما يميز الحياة العسكرية عن غيرها من أهمية تنفيذ الأوامر والانصياع لها وهنا أيضا يفكر كل عسكري بأن الأمر ليس بتلك السهولة والمرونة وأيضا عليه أن يتساءل: هل الاحتفاظ بالسلاح غير المرخص يستحق التسريح من الخدمة؟ من هنا، فانه لو فكر بتلك التساؤلات كل صاحب تفكير متزن لوجد إجابة واحدة لا غير، فعلا لماذا أحتفظ بسلاح غير مرخص مع تلك النتائج السلبية؟! والمبادرة فورا بتسليمه للجهات الأمنية حفاظا على مستقبله وأمنه ومجتمعه وهذا ما نأمله.

مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

كويت الماضي نبع الحاضر والمستقبل

قد حل علينا فبراير هذا العام والإقليم العربي يموج بأحداث العنف المنفلت عن القيم الإسلامية والإنسانية، في إطار يجتهد فيه منظروا التمزق والتفتيت لشعوبنا أن ينسبوا، وبتكلف شديد، أفعال القتل والتعذيب والحرق اللاإنساني للإسلام وهو بريء منها براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.
في مثل هذه الأجواء اتجهت الأنماط الاحتفالية بأعيادنا الوطنية، عيد الاستقلال وعيد التحرير إلى تعزيز القيم الإنسانية والوطنية، قيم التكاتف والتعاون والتعايش الإيجابي بين مكونات المجتمع، ذلك الذي جبل عليه أجدادنا وآباؤنا.. وعلى هذا المنحى القيمي ستقيم الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي» احتفاليتها يوم السبت المقبل 14 فبراير في صالة مركز تنمية المجتمع في منطقة الزهراء، الساعة العاشرة والنصف صباحا وحتى السابعة والنصف مساء، على أن يكون الافتتاح الرسمي للاحتفال الساعة الواحدة ظهرا بعنوان «كويت الماضي نبع الحاضر والمستقبل» وذلك بالتعاون مع إدارة تنمية المجتمع التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
لقد من الله علينا بحكمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد «قائد العمل الإنساني»، التي جعلت من الكويت حمامة السلام بسياسة الإصلاح ما بين الأشقاء من دول الإقليم المجاورة، ومكافحة العنف، والمبادرة لتقديم العون للشعوب المنكوبة، فبعث هذا المنحى الحكيم روح التفاعل في نفوس المواطنين مع موروثنا الكويتي القيمي الجميل، وهو ما حرصت الرابطة (رواسي) على إبرازه في احتفاليتها الوطنية، مع التركيز على تطلعات الشباب المستقبلية التنموية وتحفيزها من خلال عرض اختراعات وإبداعات مجموعة من الموهوبين منهم، وتشجيع المشاريع الشبابية الصغيرة لأعضاء الرابطة والمشاركين من المواطنين، لتبرز قيمة التنمية في المجتمع كتطلع يستحق الاهتمام والعناية والإبراز من مؤسسات المجتمع المدني.
المناسبات المهمة كالأعياد الوطنية تهيئ الأجواء بشكل فعال لغرس القيم الإيجابية في الأجيال الحاضرة والمستقبلية إذا أحسنا استثمارها وتوظيفها، فهي مجالات تثقيفية ميدانية لبناء منطلقات فكرية ونفسية لتجذير وتعميق الوحدة الوطنية بمشاركة مختلف ألوان الطيف المجتمعي.

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

تضامن الخليج والأردن سينهي «داعش» وأخواتها

توقعت في المقال السابق أن الرد الأردني سيكون سريعا وساحقا وماحقا على «داعش» وقلت إنه سيأتي بحد أقصى يوم الجمعة، فأتى الرد يوم الخميس وكان ساحقا وماحقا، ولكن الأهم أن الأهداف حددها الأردن وليس أميركا، وجاءت بشرى بقرب القضاء على التنظيم الإجرامي داعش تمثلت في إرسال دولة الإمارات العربية لسرب من طائرات اف 16 للمرابطة في الأردن ومساعدته في تكثيف الضربات على إرهابيي داعش.
وعندما يقوم الجيش الأردني بتحديد الأهداف والأردن لديه حدود مشتركة واسعة مع سورية والعراق اي لديه حدود مع الدولة المجرمة داعش.. وهي تمثل تهديدا للدولة الأردنية وطنا وشعبا منذ زمن بعيد، ما جعل الجيش الأردني وقيادة الاستخبارات فيه تكثف جهودها لما وراء الحدود تحسبا لأي غدر يقوم به الإرهابيون.. ما مكنهم من بناء بنك معلومات ضخم عن دولة الدواعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية ومواقع تخزين الأسلحة ومراكز التحكم والسيطرة وأماكن تواجد القيادات الكبرى والمتوسطة وغيرها من معلومات عسكرية حساسة.. وهذا ينهي عمليات التضليل التي كانت تمارسها بغباء قيادة التحالف الأميركية.. هذا الغباء الذي أساء للشعب الأميركي، الذي لو علم بما تفعله حكومته بالشرق الأوسط لحصل انقلاب على أوباما في ظرف ايام.. فهذه الممارسات التي تمارسها الحكومة الأميركية في الشرق الأوسط اليوم من دعم مستتر لقوى الإرهاب من داعش واخوانجية ونصرة، هي ممارسات غاية في التضاد والتضارب مع قيم ومبادئ الشعب الأميركي، التي حدث في التاريخ الأميركي مثيل لها في قضية ووتر غيت التي بمجرد ان انكشف أمرها للشعب الأميركي تم عزل الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون.
والحقيقة ان ما يقوم به قائد البيت الأبيض ليس خدمة لمصالح الشعب الأميركي وانما خدمة لمصالح وأهداف المحفل الماسوني، ولو علم الشعب الأميركي بهذا الواقع لتشكلت فضيحة ستكون اكبر من فضيحة ووتر غيت.
المهم أن ما يعنينا كعرب ومسلمين هو القضاء على التنظيمات الإرهابية الخطيرة التي اشتغلت كعميل للمحفل الماسوني ولخدمة الصهاينة أي أعداء الأمتين العربية والإسلامية، وتم إحكام استغلال الطيران الأردني والإماراتي وأرجو الله أن ينضم لهما الطيران السعودي قريبا بما لديه من قوة ضاربة، فإن «داعش» وغيرها من قوى الظلام والعمالة للصهاينة سينتهون بالقريب العاجل، في العراق وسورية ويتوقف هذا التهديد المرعب لدول وشعوب هذه المنطقة والى غير رجعة، ويعود قائد البيت الأبيض والحكومة الأميركية لرشدهما ليعملوا ويتعاونوا مع دول المنطقة، ويعود الأمن والاستقرار لهذه المنطقة ودولها وشعوبها التي عانت الأمرين في السنوات الماضية، وربما يمتد الأمن والاستقرار لمصر وليبيا مباشرة وبسرعة فالقيادات العسكرية الكبيرة والمؤثرة في صناعة القرار المتطرف كلها موجودة في سورية والعراق، لذلك فإنني أرجو المطلع البصير جل وعلا ان يفتح بصر وبصيرة زعمائنا في الخليج والاردن للتضامن والتكاتف وفي منأى عن الأميركان لتدمير هذه التنظيمات الإرهابية.. فهل من مدكر؟

شقشقة

Adeldashti1@hotmail.com
د.عادل حسن دشتي

سابقة إيجابية وتحديات بيئية

في سابقة قد تكون هي الأولى حسب علمي، طلبت الهيئة العامة للبيئة وأثناء مناقشة الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2014/2013 في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها الأسبوع الفائت تعديلا تشريعيا يخص قانونها رقم 42 لسنة 2014 والذي تم إقراراه قبل شهور قليلة والذي أعفاها في مادته 178 من الرقابة المسبقة من ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية بحيث تعود لها الرقابة المسبقة، ويمكن أن يجاب لطلبها في حال تقديمها لمشروع قانون يصوت عليه المجلس، ولا نملك هنا إلا الإشادة بهذه الخطوة الإصلاحية المطلوبة والمهمة لضمان الشفافية في الأداء وحسن العمل، فمثلما نكثر من انتقاد أي ممارسة أو إجراء سلبي تقوم به أي من إدارتنا الحكومية، فمن الإنصاف والموضوعية أن نكثر أيضا من الإشادة بأي خطوة إيجابية تقوم بها أي منها، فمع إقرار قانون البيئة الجديد وعلى الرغم من وجود بعض الملاحظات عليه شأنه شأن أي قانون آخر إلا أننا بإقراره خطونا خطوة مهمة على طريق الإصلاح البيئي المنشود، وكذلك أيضا فبالنظر إلى مواد القانون نلاحظ كثرة الصلاحيات والمهام والمسؤوليات والأعباء التنفيذية المناطة بالقائمين على تطبيق القانون، الأمر الذي يستوجب على إدارة الهيئة العامة للبيئة الاستعانة بمختلف الأجهزة والطاقات والخبرات الحكومية وغير الحكومية لرسم خارطة طريق تنفيذية سليمة ومهنية تأخذ بعين الاعتبار في لائحتها التنفيذية مختلف الجوانب والملاحظات التي يبديها أهل الاختصاص والميدان على القانون ومواده الـ 181 مادة، وإلا فقد القانون أهميته وفائدته إن بقيت مواده بلا تفعيل أو تطبيق سليم، واهم تلك الجهات المساندة والضامنة لحسن سير العمل والتي نراها ضرورية لأي جهة حكومية، هي ديوان المحاسبة وإدارة الرقابة المالية بوزارة المالية وإدارة شؤون التوظف بديوان الخدمة المدنية بحيث يشكل هذا الثلاثي الرقابي إضافة إلى المتخصصين من ذات الجهة وخارجها فريقا إداريا وماليا ورقابيا كفيلا بتذليل أي عقبات أو ملاحظات تعترض أداء هذه الجهة في طريق انطلاقها نحو تحقيق أهدافها التنموية، وقد قدمنا بعض تلك الملاحظات في مقترحنا المقدم للهيئة العامة للبيئة عن طريق جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث كانت أبرز الملاحظات المالية والمحاسبية هي عدم وجود رقابة مسبقة على الهيئة وقد وضعنا جملة من الضوابط الرقابية والمالية لكيفية التعامل مع هذا الوضع، ولكن الآن وقد طلبت الهيئة إعادة الرقابة المسبقة عليها، فلا نملك إلا أن نشيد بمبادرتها هذه، كما نتمنى لو تبادر الهيئة بعمل قاعدة بيانات بجميع المتخصصين بالبيئة في الكويت والاستفادة من خبرات عشرات الطاقات الوطنية المتميزة في مختلف مجالات علوم البيئة وهم كثر ومنتشرون في مختلف الجهات بالدولة وعلى استعداد تام للمساهمة في مساعدة إدارة الهيئة لتطبيق القانون بالصورة الصحيحة، فمسؤولية حماية البيئة لا تقع على عاتق الدولة أو الهيئة العامة للبيئة وحدهما، بل إن ذلك يشمل جميع المتخصصين والمهتمين والناشطين البيئيين وجمعيات النفع العام البيئية إضافة إلى عشرات الفرق التطوعية البيئية التي تبحث لها عن موقع لحماية بيئتها، ناهيك عن دور المواطن العادي ورجل الشارع البسيط في ذلك، ومسؤولية الهيئة تتمثل في إيجاد الآليات الإدارية التنظيمية المرنة والعملية التي تساعدها على استثمار كل تلك الخبرات والطاقات المجتمعية لتحمل معها عبء النهوض بالوضع البيئي في البلاد، فحجم المهمة كبير وخطير ويحتاج لتضافر كل تلك الطاقات والجهود. أما إن أرادت الهيئة أن تحمل كل هذا العبء وحدها على ما فيه من مطبات وعقبات وملفات ساخنة ومتعددة، فان الرقع سيتسع حتما على الراقع «ولات حين مناص».

إشارة

علي الفضالة

ماذا نريد من الكويت؟ وماذا تريد الكويت منا؟

بادئ ذي بدء.. وقبل أن أجيب عن هذا التساؤل، وحتى لا يقال إنني دائما أقارن بين وضعنا في الكويت والأوضاع في الدول الأخرى.
سأتناول هذا الموضوع من ناحية اجتماعية إنسانية بعيدا عن السياسة نوعا ما، فكما هو معروف أن الحاجات الإنسانية تنحصر في: «الحاجة لتحقيق الذات.. الحاجة للتقدير والاحترام.. الحاجات الاجتماعية.. الحاجة للأمن.. والحاجات الفسيولوجية».. فإذا ما أخذنا الحاجات الفسيولوجية والمتمثلة في الطعام والهواء والماء والمسكن.. ونشير الى أن هذه الحاجات لا تتوافر للفرد إلا بتوافر الراتب الجيد.. فإننا ولله الحمد رواتبنا في الكويت مرتفعة.
أضف إلى ذلك البدلات والعلاوات التي تم إقرارها وإن لم تمس كافة شرائح المجتمع الكويتي إلا أننا لا يمكننا التغافل عنها.. أما الغذاء فإنه لا يوجد أي مواطن كويتي يعاني من مشكلة في نقص الغذاء، فالمواد التموينية تباع بأسعار مخفضة للجميع على حد سواء.. وهناك أيضا الجمعيات التعاونية التي وفرت جميع احتياجات البيت الكويتي بأسعار في متناول الجميع.
أما المسكن وإن طالت مدة انتظار المواطن الكويتي لتسلم البيت الحكومي (بسبب بيروقراطية بعض مؤسسات الدولة).. إلا أن المواطن يتقاضى من الحكومة بدل إيجار يساعده في توفير سكن مؤقت له.
ننتقل للحاجة الثانية وهي الحاجة للأمن.. فكلنا يسعى للعيش في بيئة يسودها الأمن والطمأنينة.. بيئة تساعده على العيش بسلام وأمان.. تحفظ حقه وتدافع عنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أبنائه.. فهل نجد أن الكويت قد بخلت علينا بذلك؟
الحمد لله لدينا جهاز أمني يحافظ على سلامة واستقرار وطننا من الداخل بحفظ من الله ورعايته.. ولدينا اتفاقات عسكرية مع دول عدة من أجل الدفاع عن الوطن إذا ما ألحق به ضرر خارجي.. أما بالنسبة للأمن الوظيفي.. فالكل يتحدث عن البطالة وعدم توافر فرص العمل.. وهذا لا ننكره جميعا.. ولكن الدولة حاولت علاج هذه المشكلة نوعا ما بصرف بدل البحث عن عمل (بدل بطالة).
أيضا بالنسبة للأمن الوظيفي لدينا مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تؤمن مستقبل الأسرة في حال تقاعد عائلها وأيضا هيئة شؤون القصر التي ترعى أبناءه بعد وفاته.. ولدينا.. ولدينا الكثير مما لا يسمح مقالي هذا بذكره.. من أمن صحي وتعليمي وغيرها.. فلماذا ننظر فقط للعيوب ونتناسى المحاسن؟
لماذا نتكلم عن انتشار الجريمة في الكويت ونحن من يجب أن يحافظ على نظام واستقرار البلد.. فكل مواطن في هذه الأرض يجب أن يتحمل جزءا من هذه المسؤولية.. كيف نتحدث عن فقدان الأمن؟
ونحن نتجول في شوارعنا بكل حرية في أي وقت دون أن يعترضنا أحد.. وننتقل للحاجة الثالثة ألا وهي الحاجة الاجتماعية.. فلا يستطيع أي مواطن كويتي إنكارها.
فالمجتمع الكويتي مجتمع مترابط.. بين أفراده علاقات إجتماعية تسودها المحبة والمودة والتكافل.. فهل منعت عنا الدولة الدواوين التي نلتقي فيها ونتناقش فيها معا في جميع أمورنا؟
هل حرمتنا الدولة من المشاركة في إبداء الرأي والمطالبة باحتياجاتنا والتعبير عن أهدافنا وطموحاتنا؟
فلدينا مجلس للأمة انتخبنا نحن أعضاءه للتعبير عنا.. حتى في مكاتبنا وفي أعمالنا وفرت لنا سبل الراحة وتكونت علاقات اجتماعية على نطاق واسع..
فمن أين أتى كل هذا؟
أليس من البناء الاجتماعي المتماسك؟
أليس من الحرية التي نتمتع فيها في بلادنا؟
ونأتي إلى حاجة تقدير الذات.. فلقد حفظ لنا الوطن هذه الحاجة.. فالمواطن لدى الدولة من أول اهتماماتها.. وعقود العمل سواء مع الجهات الحكومية أو الخاصة قد حفظت له حقوقه.. ففي وطني الكل يشعر بالتقدير والاحترام.. الجميع يثاب على مجهوده ويرتقي في عمله إذا ما أنجز فيه..
أما الحاجة الأخيرة والتي أراها واضحة جلية في وطني والتي للأسف استغلها بعض الاشخاص الاستغلال السيئ.. ألا وهي الحاجة إلى تحقيق الذات.
فقد استغلها البعض في تكوين كيان خاص به يميزه عن غيره ليس بالعلم والقدرات والمواهب بل بوسائل أخرى غير مشروعة وذلك للاستحواذ على كل شيء بدون وجه حق..
وهنا أقول إنني وصلت إلى مربط الفرس.. فدائما نسمع تصريحات من بعض أفراد المجتمع الكويتي بأننا نريد ونطالب، نعم نريد.. ولا أحد يمنعكم من المطالبة.. ولكن فقط تطلبون ولا تتذكرون محاسن وإيجابيات وأفضال هذا البلد.. تطلبون من غير دراسة وبلا عقلانية وبلا تروٍّ.. فإن تناقشنا معكم كان ردكم.. هناك سوء إدارة وسوء تنظيم.. والجواب هو:
من قام بكل هذا؟
أليس هم أبناء هذا البلد؟
ألستم أنتم أيها المواطنون؟
فالكويت وضعت مؤسساتها أمانة بين أيديكم..
ولكن أسأتم الحفاظ على هذه الامانة..
وأسأتم تقديرها أحسن تقدير..
نعم.. هناك قصور.. هناك أخطاء..
ولكن نحن السبب..
نعيب مؤسساتنا فقط.. ولا نحاول أن ننهض بها ونطورها..
نضع الخطط ونركنها في الأدراج دون أن تنفذ..
أنا معكم أريد وأريد وأريد..
ولكن لنصلح الأساس أولا ونقوي دعائمه..
لنبني كويتنا من جديد..
بناء قويا شامخا نفتخر به..
وبعد ذلك يمكننا أن نقول:
نريد يا وطني.

وقفات

د.مطلق راشد القراوي

2000

العدد الذي في صدر هذه المقالة ليس تاريخ سنة أو رقما عاما، بل قيمة مالية أصبحت تتداول من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل (التويتر والواتساب والفيسبوك وغيرها) هذه الأيام، حيث كثر الكلام عن مكرمة أميرية ستصرف في أيام احتفالات الكويت بأعيادها الوطنية بقيمة 2000 دينار لكل مواطن، أحدهم يقول إن هناك تعليمات للبنك المركزي للاستعداد لصرف المبالغ، والثاني يؤكد أن أحد البنوك تسلم المبالغ المخصصة لعملائه، والثالث يجزم بأن الهيئة العامة للمعلومات المدنية زودت الجهات المالية المختصة بأسماء المواطنين وأرقامهم المدنية... وصار هذا الخبر هو الشغل الشاغل والخبر العاجل للمواطنين وأنساهم مشكلات الأمة العربية وتطوراتها.
الناظر إلى وضعنا الاقتصادي ولله الحمد يحسدنا عليه، فالمواطن يعيش بمستوى جيد ويحصل على كل ما يريده، والأسعار في بلدنا تقل عن أغلب البلاد في العالم وخاصة المجاورة لنا والقريبة لاقتصادنا في المستوى، واللي عنده صديق فيها ممكن أن يتحقق من ذلك، فعلى سبيل المثال قارورة المياه المعدنية حجم نصف ليتر سعرها في الكويت يعادل ثمن سعرها في أوروبا ونصف سعرها في كل من مصر والسعودية وهكذا مع أن الرواتب عندنا تفوق الرواتب في هذه الدول بزيادات متفاوتة.
سأل أحد الغربيين في الكويت: أين توجد الجنة؟ فقال: هنا في الكويت، فتعجب السائل وقال: أين أوروبا وأميركا الخضراء؟ فرد عليه الغربي: إن الجنة هي البلد الذي لا توجد فيه ضرائب... وهذه نعمة من الله عز وجل على كويتنا الحبيبة، لا يعرفها المواطن ولا يعانيها آخر كل سنة.
لقد أسبغ الله علينا نعمه ظاهرة وباطنة، فنحن بخير ونعمة وأميرنا أبو الكرماء.. فلا يعول المواطن على أن يسد حاجته ويشبع رغباته بانتظار مكرمة كل عام.. حيث لا يملأ فم ابن آدم إلا التراب، فليكن همنا كيف نبني اقتصادنا الذاتي، فهناك من يعمل في الكويت من غير المواطنين وبنى له استثمارات كبيرة من خير الكويت، ونحن نستهلك كل ما نحصل عليه دون تخطيط واستثمار تحقيقا لشهواتنا ورغباتنا المعيشية.
لقد كانت أيام الغزو الغاشم على الكويت تجربة جيدة ودرسا عظيما حيث كان المواطنون يعيشون بثلث رواتبهم خارج البلاد ولمدة سبعة أشهر لم يعانوا فيها من قصور فيما يحتاجونه ولا أزمات مالية... فهل من متعظ!